

الكافي في الفقه

[497] محدث من سرعة تجاز (1) حساب الخلق مع كثرتهم. إن قيل: فإذا كانت الاثابة والمعاقبة مختصتين به تعالى فكيف يصح لكم ما تذهبون إليه من الحوض واللواء والوقوف على الأعراف وقسمة النار و إدخال بعض إليها وإخراج بعض منها مع كون ذلك ثوابا وعقابا. قيل: لا شبهة في اختصاص أمور الآخرة أجمع به تعالى غير أنه تعالى إذا ردها أو مارد (كذا) منها إلى المصطفين من خلقه رسول الله وأمير المؤمنين و الأئمة من آلهما صلوات الله عليهم فأوردوها عن أمره وأصروها. كما يضاف تعذيب أهل النار وتنزيل أهل الجنة... حاصلًا بملائكة المأذون لهم فيه فأما معنى... إن الله تعالى أعطى أمير المؤمنين عليه السلام بمعرفة... فيأمر به إلى الجنة والكافر بسيماه فيأمر به إلى النار... سبحانه على ذلك بقوله سبحانه: " وعلى الأعراف رجال يعرفون كلا بسيماهم " (2) بعينه والأئمة من ذريته عليهم السلام وقوله تعالى: " يعرف المجرمون بسيماهم فيؤخذ بالنواصي والأقدام " (3). وتحتمل القسمة وجهًا آخر وهو أن الله تعالى لما جعل ولايته عليه السلام علما على الإيمان وعداوته علما على الضلال، لكونهما من جملة المعارف وكان مستحق الإيمان الجنة ومستحق الضلال النار صار لذلك قاسما لهما. وتحتمل وجهًا آخر وهو أنه عليه السلام لما كان شفيعا لمرتكبي المعاصي من شيعته دون منكري إمامته صار قسيما للنار، يخرج منها من استحقها من عصاة شيعته دون منكري ولايته. وليس لأحد أن يقول: فأى ميزة لهم بتولي هذه الأمور على غيرهم في

(1) كذا. (2) سورة الأعراف، الآية: 46. (3)

سورة الرحمن، الآية: 41.